بعد مرور 4 سنوات.. الغموض لايزال يلف ملابسات اختفاء البغلي برومانيا

رجل الأعمال محمد البغلي

البغلي مع نجله رياض وحفيدته

لا يزال الغموض يلف ملابسات حادثة اختفاء رجل الأعمال الكويتي محمد البغلي في رومانيا رغم مرور أكثر من أربع سنوات على وقوع هذه الحادثة التي اثارت اهتماما حكوميا وشعبيا واسعا للكشف عن مصيره.

فمنذ اختفاء البغلي في إحدى قرى رومانيا في الخامس من اغسطس عام 2015 بذلت السلطات الكويتية ولا تزال كل الجهود عبر القنوات الدبلوماسية وخارجها لكشف ملابسات هذه القضية المأساوية لكنها لم تفض إلى شيء حتى الآن.

وفي هذا الشأن وبناء على توجيهات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وعبر متابعة حثيثة من مجلس الوزراء ممثلا بوزارة الخارجية وبالتعاون مع وزارة الداخلية تواصلت المساعي المكثفة بغية الكشف عن مصير البغلي اذ استمر التواصل مع السلطات الرومانية المختصة من أجل إنهاء القضية التي طال أمدها.

وبعد مرور اكثر 1500 يوم لمعرفة مصير البغلي لكن دون جدوى يزداد قلق أسرته وأقربائه وأصدقائه على حياته وصحته لاسيما انه يبلغ من العمر الآن 83 عاما.

واثارت هذه القضية موجة من ردود الفعل المتعاطفة مع اسرة البغلي امتدت بعد ذلك إلى مواقع التواصل الاجتماعي فيما ادت وسائل الإعلام الكويتية والرومانية دورا في تسليط الضوء عليها ومواصلة حث السلطات الرومانية المختصة على بذل مزيد من الجهود رغم الإقرار بالجهود الكبيرة التي بذلتها على المستويات كافة للكشف عن لغز اختفاء البغلي.

ومع ذلك مازالت قضية اختفاء البغلي بحاجة إلى مزيد من التركيز والتكثيف الإعلامي في هذه المرحلة سواء في رومانيا او في الكويت.

وللتعرف على مستجدات هذه القضية الإنسانية يعمل رياض البغلي نجل رجل الأعمال المفقود على إيصال رسالته دون كلل أو ملل عبر وسائل الاعلام المختلفة وخصوصا موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) مسلطا الضوء على حجم المأساة الحقيقية التي تعيشها أسرته وتمسكها بالأمل حتى آخر لحظة.

وينشر رياض عبر حسابه الرسمي في (تويتر) تغريدات شبه يومية يبرز فيها استمرار معاناة عائلته منذ اختفاء والده في رومانيا حرصا منه على إحياء هذه القضية والمطالبة بالضغط على الجهات الرسمية في رومانيا للكشف عن لغز اختفاء والده.

وطالب في إحدى تغريداته بإيصال رسالته الإنسانية إلى اكبر عدد ممكن مناشدا الجميع الدعاء لوالده من أجل ان يزيل الله عز وجل همه ويفرج كربته.

ويقول في تغريدة معبرة باللهجة الكويتية العامية « يبا ولهنا عليك.. اليوم يكون مضى على فقدانك 50 شهرا في رومانيا ونرجو من الله الفرج لك ولنا ولا نستغني عن دعاء المحبين ونأمل بتحركات رسمية تسهم في حل هذه القضية الإنسانية والضغط على الجهات المعنية في رومانيا».

كما نشر في الثامن من شهر مايو الماضي رابطا لفيلم وثائقي انتجته عائلته في رومانيا تتحدث فيه وسائل إعلام كويتية ورومانية عن مصير رجل الأعمال الكويتي في رومانيا بعد مرور 1461 يوما على اختفائه.

وقال رياض لـ (كونا) أمس «نحن نعيش مأساة حقيقية بصعب وصفها ولم افقد الأمل في عودة والدي».

واضاف «لم نتوقع أبدا أن تزيد فترة الاختفاء عن يومين أو ثلاثة أو أسبوع على أسوأ تقدير.. لكن أن تصل مدة اختفائه لأربع سنوات فهذا شيء يفوق التصور».

واعرب عن تقديره لما تقوم به السلطات الكويتية من جهود حثيثة ومتواصلة استجابة لتوجيهات سمو أمير البلاد للكشف عن ملابسات اختفاء والده في ظروف غامضة منذ عام 2015.

وقال إنه رغم مرور السنوات على اختفاء والده فانه لا توجد حتى الآن اي معلومة جديدة بشأنه مناشدا الحكومة الكويتية الضغط على السلطات الرومانية للاسراع في الكشف عن مصير والده.

وذكر ان والده اعتاد قضاء إجازته الصيفية مع العائلة في قرية (كيا) بمحافظة (براهوفا) الرومانية منذ عام 1993 موضحا ان قضية اختفائه باتت اليوم موضوعا مؤلما للجميع لاسيما بالنسبة لأسرته.

وأكد حرصه على الاستمرار في تسليط الضوء على قضية والده في مختلف وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي مشيرا إلى ان الاستمرار في ذلك سيؤدي في النهاية إلى حل هذا اللغز المحير.

تتمات

الحجرف : لن نعتمد

التقديرات بدلا من الجهات وعلى الاخيرة الالتزام بتقديرات الوزارة.

ودعا إلى التعاون مع «المالية» لتحديد اولويات الصرف خلال المشاركة في ورش عمل لتحديد الأولويات ، والتي ستعقد لأول مرة في الفترة من 15 إلى 29 اكتوبر الحالي في مبنى الوزارة ، لمساعدة الجهات الحكومية في وضع وخفض تقديرات ميزانيتها وفق النهج والخطة الموضوعة لميزانية الدولة.

وقال ان «التقديرات الأولية للميزانية العامة المقبلة مضخمة وغير واقعية، وهذا امر مرفوض ولا يساهم في تعزيز التوازن المالي للميزانية» ، مشددا على ضرورة أن «يعي الجميع دوره في الحد من الهدر في المصروفات مراعين في ذلك عدم المساس بالمستوى المعيشي للمواطن والإنفاق الرأسمالي على المشاريع التنموية».

وأفاد بأن الوزارة تسلمت من 31 جهة مشروع ميزانية كاملا ، ومن 24 جهة مشروع ميزانية ناقصا ، بينما لم تتسلم ميزانيات من 13 جهة.

وذكر أن هذه المشاريع يجب أن تكون تابعة من خطة التنمية لتكون هناك أولويات للجهات الحكومية ، مؤكدا استعداد الوزارة لتقديم اي دعم فني للجهات الحكومية لاعداد هذه الميزانية بغية تحقيق التوازن المالي.

وقام رئيس جهاز المراقبين الماليين خليفة العجيل بتقديم عرض عن رؤية الجهاز واهدافه في الرقابة المسبقة على المصروفات ، عبر تنفيذ وتطوير السياسات والإجراءات الرقابية المانعة التي تسبق التصرفات المالية.

وقال العجيل ان هذه الرؤية تتوافق مع تحقيق الأهداف بما يضمن جودة استخدام الموارد المالية في الجهات والمؤسسات الحكومية ، ومتابعة تحصيل الإيرادات العامة والمحافظة على المقدرات المالية للدولة.

وصاحب الملتقى جلسة حوارية للحجرف بمشاركة وكيل وزارة المالية صالح الصرعاوي والوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة في وزارة المالية عبدالغفار العوضي والوكيل المساعد لشؤون المحاسبة العامة في الوزارة إبراهيم العنزي.

وطرحت الجهات الحكومية خلال هذه الجلسة استفساراتها وتساؤلاتها حول بعض الأمور المالية الخاصة بإعداد الميزانية وكيفية معالجتها.

يذكر ان الملتقى يقام للمرة الثانية بمبادرة من وزارة المالية بهدف تعزيز دورها الاستراتيجي والإرشادي ومسؤولياتها الأساسية والمباشرة لإعداد ميزانية الدولة وتوجيه المؤسسات الحكومية المختلفة نحو إعدادها بالشكل السليم بما يحافظ على استدامة الموارد المالية لدولة الكويت.

وتم خلال الملتقى التشديد على تبني جميع ملاحظات وتوصيات الجهات الرقابية الممثلة في ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين وجهاز متابعة الأداء الحكومي ولجان مجلس الأمة المختصة في إعداد مشروع الميزانية العامة للسنة المالية (2020-2021).

كما تم خلال الملتقى التأكيد على ضرورة التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط بشأن مشاريع خطة التنمية وإدراجها في مشاريع الميزانية في الوقت المحدد.

«نزاهة» تحيل

في وزارة الصحة وتعميم وزارة المالية رقم «2/2017» بشأن نظم الشراء.

وذكر بوزير أن القيادي والموظف لم يحصلا على موافقة الجهات الرقابية المختصة من أجل مشروع العقد ، مما سهل للغير الاستيلاء على المال العام وأضر بمصلحة وزارة الصحة إذ تبين انتفاء أسباب ومبررات التعاقد.

وأوضح أن ذلك يأتي «لما كان من البين من التحقيقات وجمع الاستدلالات وسماع إفادات الشهود ، والتي أجريت بمعرفة قطاع كشف الفساد والتحقيق ، يثير في طياته توافر شبهة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام وجريمة الإضرار العمدي بالمال العام».

وتابع أن الجرائم المؤثمة هي بنصوص المواد 10 و11 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة والمادة 22 من القانون رقم 2 لسنة 2016 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والمواد 47 و48 من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.

وبين انه بعد ما اطمأنت «نزاهة» إلى توافر أساس معقول لقيام شبهات جرائم الفساد المقررة ضمن المادة رقم 22 ، وخضوع المبلغ ضدهم المقررة في المادة 2 من قانون رقم 2 لسنة 2016 ، فقد أحالت الأوراق إلى النائب العام.

وأكد بوزير عزم «نزاهة» مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجدية التي ترد اليها.

ولمس دور المبلغين في ممارسة دورهم في مساعدة الهيئة للوصول الى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد ، وملتزمة في نفس الوقت بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

توافق نيابي

وأوضح خورشيد في تصريح للصحافيين امس ، ان اللجنة التي استكملت خلال اجتماعها أمس ، مناقشة الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 ، قد توصلت إلى هذا الاتفاق بما يمنح المتقاعد الحرية بالاستفادة من النظام الذي يرغب فيه، على أن تكون نسبة الرسوم الإدارية ما بين 4 إلى 6 في المئة فقط.

وبين انه بالنسبة للاستبدال فقد كان يحصل من المتقاعد ما نسبته 14.8 كحد اقصى حسب العمر ، وهذه النسبة مبالغ فيها ، حيث تم التوصل إلى تحصيل رسوم مخفضة النسبة ، لتكون 6 بدلا من 14 في المئة كحد اقصى ومن 6.2 إلى 4 في المئة، معتبرًا ان هذا تحول كبير سيخفف على المتقاعدين بعد أن كانت كواهلهم مرهقة بسبب النسبة الكبيرة التي تحصل منهم .

واستعرض رئيس اللجنة المالية مختلف وجهات النظر حول استمرارية نظام الاستبدال قائلا «كان هناك اقتراح بإلغائه وتقديم بديل آخر، وكانت هناك وجهات نظر اخرى تقول كيف يتم إلغاء هذا النظام وهو قائم منذ 42 سنة ، وكان الاعتراض على نسبة الفائدة التي تتراوح ما بين 6.2 إلى 14.8 في المئة وفقا لسن المتقاعد باعتبارها فائدة عالية وتثقل كاهل المتقاعدين.

اضاف انه بعد الاطلاع على الدراسات التي تم نأت من الخبير الاكتواري في الكويت ، بل من قبل جهات خارجية متخصصة في العجز الاكتواري ، وصلنا إلى أن تكون نسبة الرسوم الإدارية من 4 إلى 6 في المئة ، على أن تقوم التأمينات بوضع الجداول.

وأشار إلى أن هناك حوالي ٤٠ الف متقاعد «مستبدل» حتى الآن ، سيتم تحويلهم إلى نظام الاستبدال وفق الرسوم الإدارية الجديدة، لافتًا إلى أن العدد الإجمالي للمتقاعدين يتراوح ما بين 135 إلى 140 الف متقاعد.

وأوضح أنه إضافة إلى من يحق له الاستبدال من المتقاعدين ، فهناك رقم كبير من الموظفين الذين ما زالوا على رأس عملهم حتى الآن ، وهم الذين تجاوزت خدمتهم 20 سنة من الرجال و 15 سنة من النساء.

وقال خورشيد إنه بالنظر إلى هذه الأرقام يتضح أن هناك حوالي 100 الف متقاعد مسجلين في التأمينات لم يستفيدوا من نظام الاستبدال ، حيث ينظر جزء منهم إلى الجانب الشرعي، لهذا وضعنا نظامًا جديدًا بالإضافة إلى نظام الاستبدال القائم.

وكشف عن أن هذا نظام الأمثال يقضي بأن تقوم مؤسسة التأمينات بإنشاء شركة تحت مظلتها وتملكها بنسبة 100 في المئة ، وتسمى شركة الخدمات التمويلية وبنظام يوافق الشريعة الإسلامية ، ويخصم بنسبة 4 إلى 6 في المئة حتى يناسب جداول الاستبدال.

وأوضح أنه وفق نظام الأمثال يستطيع المتقاعد أن يحصل على 10 أمثال الراتب أو يزيد حتى يصل إلى 20 مثلا، وتدير مؤسسة التأمينات هذا الأمر من خلال الشركة التي تؤسسها من خلال تشريع، على أن يتم وضع رأس مال للشركة يحدده مجلس إدارة التأمينات.

وذكر أن تلك الشركة الخاصة بالخدمات التمويلية ستعطي المتقاعد القرض بضمانة التأمينات الاجتماعية بعكس السابق ، حيث كان يحصل على القروض من البنوك التجارية ويستغل استغلالا غير سليم بالفوائد المتراكمة عليه.

ولفت خورشيد إلى أن الجميع لهم الحق في الاستفادة من هذين النظامين ومن يرغب في نظام وفق الجانب الشرعي يتجه إلى نظام الأمثال، موضحا أن هذا الحل تم توافق اللجنة المالية والجانب الحكومي عليه ممثلا بوزير المالية، موجهًا التبريكات إلى المتقاعدين للوصول إلى هذا الحل الذي يفيد الجميع.

واعتبر خورشيد أن التصور الذي توصلت إليه اللجنة بشأن موضوع قروض التأمينات الشائك جاء متكاملا، لافتًا إلى أن اللجنة تحملت مسؤولية هذا لما له من أهمية لشريحة المتقاعدين.

وقال خورشيد «في الوقت الذي أقدر فيه معاناة المتقاعدين ، أؤكد أن اعضاء اللجنة المالية تحملوا الكثير من القذف والتجريح وهم يناقشون بدائل هذا القانون والعمل على معالجته .

وشدد على أن أعضاء اللجنة المالية واجهوا القضية وتمت معالجتها معالجة مهنية وواقعية وحرفية ، ومن خلال اجتماعات كثيرة لحسم الموضوع حتى توصلنا إلى أفضل الحلول على هذا الصعيد.

وبين انه إلى جانب إنهاء هذا الموضوع ، فقد أنجزت المالية الأسبوع الماضي تقريرها بشأن تعديل قانون التقاعد الميكر، الذي يقضي بخفض نسبة الاستقطاع على الأمثال السبعة التي تمنح بلا فائدة من 25 إلى 10 % فقط.

بوشهري : تشكيل

بالمجلس البلدي ، ان الفريق التنسيقي يضم أعضاء من المجلس البلدي والجهاز الفني بالبلدية والمؤسسة العامة للرعاية السكنية والأشغال وهيئة الطرق.

وأوضحت ان ورشة العمل ناقشت عدة مواضيع مهمة ، منها المعوقات التي تواجه المدن الاسكانية في الكويت ، اضافة الى المشاريع الحيوية التي تخدم تلك المدن الاسكانية التي سيتم اقامتها في المرحلة القادمة.

وذكرت ان الورشة تطرقت الى كيفية تفعيل الخدمات في المدن الاسكانية ، واهمية استعمال الطاقة المتجددة في تلك المدن وتعديل نظم البناء بما يضمن البناء السليم في الوحدات السكنية.

واكدت ان اقامة مثل هذا النوع من الورش دليل على حرص المجلس البلدي على الدفع بعجلة المشاريع الاسكانية ، نظرا لاهمية هذه القضية للكويت.

«الطيران المدني»

ان الادارة فتحت ابوابها لرئيس واعضاء نقابة العاملين في المطار لسماع مطالبهم ومقترحاتهم.

واوضح الفوزان ان التعميم رقم «36» لعام 2019 الذي من المقرر تطبيقه اعتبارا من مطلع شهر اكتوبر الجاري يهدف الى وضع ضوابط لنظام العمل بالنوبة ليكون هناك إلتزام بالساعات المحددة في نظام النوبة ، خصوصا بعد ورود ملاحظات من ديوان المحاسبة على العمل بنظام النوبة.

ولفت الى انه تم في يوم الخميس الماضي اصدار تعميم رقم «42» لعام 2019 يوضح ، ويؤكد ان تطبيق الضوابط لن يشمل الموظفين العاملين في نظام النوبات قبل هذا التاريخ.

وبين الفوزان انه لن يتم التأثير على بدلات اي موظف يعمل بنظام النوبات قبل 1 اكتوبر الجاري ، متمنيا من الجميع التعاون والتكاتف من اجل العمل لرفع سمعة مطار الكويت الدولي الذي يعتبر البوابة الاولى للبلاد.

الشاهين : الاكتتابات

التشريعات والشريعة الإسلامية ، كما أن المادة الثامنة من الدستور الزمت بأن تصون الدولة تكافؤ الفرص بين المواطنين .

وطالب وزير المالية في هذا الصدد بالمساواة بين المواطنين في الاكتتابين القادمين لإنشاء محطات الكهرباء والماء ، وعدم حرمان شريحة كبيرة منهم بسبب التحفظات الشرعية حولهما.

كما طالب أعضاء اللجنة المالية بالإسراع في تعديل قانون إنشاء المحطات وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأشار إلى أن الاكتتابات العامة بهذا الشكل حرمت قطاعًا كبيرًا من المواطنين بسبب عدم اشتراط مطابقة هذه الاكتتابات الشريعة الإسلامية.

اضاف الشاهين انه تقدم بثلاثة حلول مختلفة لوزير المالية، الأول خاص بالاستفادة من الأغلبية والكتلة الحكومية التصويتية المؤثرة في الجمعيات العمومية لتعديل النظام الأساسي لهذه الشركات.

وأشار إلى أن المسار الآخر يتعلق بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون الخاص بالمحفات، موضحًا أن المسار الثالث هو الإسراع بصفة الاستعجال بتعديل قانون إنشاء محطات الكهرباء والماء ليلزم الشركات بالعمل وفق الشريعة الإسلامية .

وقال الشاهين إن الوزير لم يحرك ساكنًا، رغم أن مهلة الاكتتابين ستنتهي في ٢٩ اكتوبر ، والأول من نوفمبر، مشيرًا إلى أن هذه الفترة ستكون هي نفسها مهلة تحقق المسؤولية السياسية لوزير المالية لحرمانه قطاعًا كبيرًا من المواطنين .

اضاف انه تقدم ومجموعة من النواب امس ، باقتراح قانون ثان بصفة الاستعجال لتعديل قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام ، ليكون مطابقا للشريعة الإسلامية ، كي تكون جميع الاكتتابات والمراسلات الصادرة من الجهات الخاصة بقانون الشراكة مطابقة للشريعة.

وبين أن تحرك النواب العاجل ليس فقط لهذين الاكتتابين ولكن للاكتتابات القادمة ، حيث نشرت جريدة «الكويت اليوم» بعددها هذا الأسبوع أن هناك شركة جديدة وهي شركة أم الهيمان للصرف الصحي ستنشأ من قبل جهاز الشراكة برأس مال ٤٩ مليون دينار، وسوف يتم تقديمها للاكتتاب العام للمواطنين .

ولفت الشاهين إلى انه لا يجب الانتظار حتى يكون هناك حرمان ثالث للمواطنين ، بسبب عدم مراعاة التحفظات الشرعية الجدية على هذين القانونين .

تونس اختارت

تتحدث عن تصويت مكثف في بعض مناطق البلاد وسط حضور شبابي يبدو أكبر من الحضور الذي تم تسجيله خلال انتخابات الدور الأول.

وتصدر المتنافسان نتائج الدور الأول من الإنتخابات الرئاسية التي جرت يوم 15 سبتمبر الماضي والتي لم يتمكن فيها أي مترشح من المترشحين ال 26 من الحصول على 50 بالمائة من أصوات الناخبين.

وقال رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، نبيل بفون، إنّ عملية الاقتراع للانتخابات الرئاسية في دورها الثاني «انطلقت في ظروف طبيعية على الساعة الثامنة من صباح الاحد ، في كامل مراكز الاقتراع الموزعة في كامل جهات البلاد لتتواصل الى حدود الساعة السادسة مساء ، ماعدا في بعض المراكز التي تعمل بتوقيت استثنائي «من العاشرة صباحا الى تمام الرابعة بعد الزوال» ، والتي يبلغ عددها 252 مركزا».

وقال بوفون خلال مؤتمر صحافي في المركز الإعلامي للهيئة بقصر المؤتمرات بالعاصمة ، ان الهيئة «خصصت 13 الف مكتب اقتراع موزعة على 4567 مركزا داخل تونس و303 مراكز و384 مكتبا تم تخصيصها للدوائر الانتخابية بالخارج والتي يبلغ عدد 6 دوائر».

وكانت الهيئة العليا المستقلة قد أعلنت في 17 سبتمبر الماضي عن إحراز المترشح قيس سعيد على 620711 صوتا وهو ما مثل 18.4 % من الأصوات فيما حاز المترشح نبيل القروي (حزب قلب تونس) على 525517 صوتا وهو ما يمثل 15.58 % من الأصوات.

وانطلقت الحملة الانتخابية الخاصة بالدور الثاني من الاستحقاق الرئاسي يوم 3 اكتوبر لتستمر إلى غاية ليل أمس الموافق لـ 11 من الشهر نفسه لكن وجود المترشح الثاني نبيل القروي رهن الإيقاف منذ 23 اغسطس 2019 تنفيذا لبطاقة الجلب الصادرة ضده عن إحدى دوائر محكمة الاستئناف بتونس في قضية رفعتها ضده منظمة «أنا يقظ» بخصوص شبهة غسل اموال وتهرب ضريبي جعلت المرشح الثاني يلتزم بعدم القيام بحملته الانتخابية.

لكن الإفراج عن القروي يوم 9 أكتوبر الجاري وضع حدًا للجدل الحاصل بخصوص عدم وجود مبدأ «تكافؤ الفرص» بين المترشحين الاثنين وتم على إثرها استئناف الحملة الانتخابية وإجراء مناظرة تلفزيّة بينهما مساء أول أمس تمحورت حول أربعة ملفات، وهي «الدفاع والأمن القومي» و«العلاقات الخارجية» و«العلاقة بين الرئاسة والسلطة التشريعية والسلطة القضائية»، إضافة إلى «عدد من المسائل العامة».

ويبلغ عدد الناخبين المسجّلين للانتخابات الرئاسية 7 ملايين و74 الفا و566 ناخبا «من بينهم مليون و500 الف مسجّل جديد» موزّعين بين 6 ملايين و688 الفا و51 ناخبا بالداخل و386 الفا و53 ناخبا.

ويتوزّع الناخبون حسب الجنس في تونس بين 49.5 بالمائة نساء و50.5 بالمائة رجال أمّا في الخارج فينقسم الناخبين بين 37.8 بالمائة نساء و62.2 رجال.

أمّا عدد مراكز الاقتراع فيبلغ داخل تونس 4 الاف و567 مركزا وبالخارج 303 مراكز في حين يبلغ عدد المكاتب 13 الفا و446 مكتبا بالداخل و384 مكتبا بالخارج ويتأمّن العدد الأقصى للناخبين في كل مكتب اقتراع داخل الجمهورية 600 ناخب .

وجهّزت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات حوالي 55 الف عضو بمراكز الاقتراع و3 اعضاء بكلّ مكتب كما وضعت 13 الفا و830 صندوقا على ذمّة الناخبين و 28 الفا و872 علبة حبر انتخابي، وذلك بهدف تأمين العمليّة الانتخابيّة.

أمّا بخصوص عدد المراقبين فقد أشارت الهيئة إلى وجود 1500 مراقب كلّفوا بمراقبة تمويل الحملات الانتخابية أمّا عدد المراقبين المعتمدين فينقسمون وفق الهيئة بين 17 الفا و500 مراقب محلي و700 ملاحظ أجنبي، إضافة إلى أكثر من 2000 صحافي لمتابعة الانتخابات الرئاسيّة في دورها الثاني، مع الإشارة إلى أنّ عدد الملاحظين المحليين والدوليين يزيد عن 18 الف ملاحظ.

يذكر أنّ هذه الانتخابات الرئاسيّة كانت مقرّرة لشهر نوفمبر القادم لكن وفاة رئيس الجمهوريّة الباجي قايد السبسي يوم 25 يوليو الماضي جعلت منها انتخابات سابقة لأوانها وحدّد موعدها الأول يوم 15 سبتمبر الماضي وذلك التزاما بالآجال الدستورية التي تنصّ على ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية في أجل لا يتجاوز 3 أشهر في حالة الوفاة.

ولرئيس البلاد صلاحيات محدودة بالمقارنة مع تلك التي تمنح لرئيس الحكومة والبرلمان. وهو يتولى ملفات السياسة الخارجية والأمن القومي والدفاع أساسا.

ويدعو قيس سعيّد الى تدعيم السلطة اللامركزية وتوزيعها على الجهات ويرفع لواء «الشعب يريد» ويتبنى شعارات الثورة التونسية في 2011 «شغل حرية كرامة وطنية». كما يشدد سعيّد على «كره الوعود الزائفة»، معتبرا أن «الشعب هو من يتصور الأفكار وهو من يطبقها» للخروج من الأزمات الاقتصادية.

الا ان القوي يبدو براغماتيا اكثر ينطلق في وعود انتخابية على اساس ايجاد حل للطبقات الاجتماعية المهمشة مستندا في ذلك الى سنوات قضاها في زيارات ميدانية للمناطق الداخلية يوزع مساعدات غذائية للمحتاجين والفقراء.

بوتين : نعمل

تمر المنطقة بمرحلة من التوتر بعد هجمات على منشآت نفطية سعودية أدت إلى ارتفاع أسعار النفط، وأخرى استهدفت ناقلات نفط في الخليج.

وأكد الرئيس الروسي في المقابلة التي نشرت قناة «العربية» نصها : «إذا اعتقد شخص ما أن أعمالا مثل الاستيلاء على الناقلات، والهجمات على البنية التحتية النفطية، ستؤثر بطريقة أو بأخرى على تعاون روسيا وأصدقائنا العرب فهم جميعا مخطئون».

وقال بوتين : «سنعمل مع المملكة العربية السعودية ومع شركائنا وأصدقائنا الآخرين في العالم العربي من أجل تحييد وتقليل محاولات زعزعة استقرار السوق إلى الصفر».

وتعاونت روسيا في الأعوام الأخيرة مع منظمة الدول المصدرة للنفط للحد من العرض، علما بأنها ليست عضوا فيها، ما ساهم في انتعاش الاسعار بعد تراجعها في شكل كبير بين 2014 و2015.

أضاف «هدفنا هو استقرار الوضع في أسواق الطاقة العالمية».

وتابع بوتين : «لقد أنجز الكثير من العمل الإيجابي» لتحقيق هذا الهدف، مشيدا بدور ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

وأكد الرئيس الروسي أن معظم هذه المبادرات «كان من مبادراته، ونحن دعمناها ونرى أننا فعلنا الشيء الصحيح» موضحا أن «علاقات شخصية جيدة للغاية» تربطه بالامير محمد.

هروب «المئات

الاكراد اغلبها، الآلاف من المشتبه في انتمائهم للتنظيم، بينما تتعرض المنطقة الخاضعة لتلك القوات شمال شرقي سوريا في الوقت الحالي لقصف مستمر من قبل الجيش التركي منذ بدء العملية العسكرية التي تنفذها القوات التركية.

وتفيد الأنباء بأن أكثر من 50 مدنيا قد لقوا مصرعهم على جانبي الحدود التركية-السورية منذ بدء الهجوم يوم الاربعاء الماضي.

وتتهم انقرة بعض الأكراد في شمال سوريا بتشكيل جماعات إرهابية، مؤكدة أنها تسعى إلى طردهم من «المنطقة الآمنة» التي تخطط لإقامتها على الحدود بعمق حوالي 30 كيلو مترا في الأراضي السورية.

كما تخطط تركيا لإعادة توطين أكثر من ثلاثة ملايين من اللاجئين السوريين، المقيمين في تركيا في الوقت الحالي، في هذه المنطقة.

وفي تطور آخر على صعيد العملية التركية في سوريا، كانت هرفين خلف، السياسية والناشطة في حقوق المرأة الكردية، بين تسعة أشخاص قتلوا على أحد الطرق في شمال سوريا السبت الماضي، وفقا للمرصد السوري لحقوق الإنسان.

ونصب كمين لهرفين خلف، الأمينة العامة لحزب مستقبل سوريا، على أحد الطرق في شمال سوريا وقتلت هي وسائقها وأحد مساعديها أثناء العودة من اجتماع في الحسكة، وفقا لبيان صدر عن حزبها في هذا الشأن.

وقالت قوات سوريا الديمقراطية إن جماعات مسلحة موالية لتركيا اخرجت هرفين من سيارتها وقتلتها هي وسائقها ومساعدها، في حين أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان مقتل تسعة أشخاص في إطار عمليات «إعدام ميداني» جرت على طول الطرق ونفذت في أوقات مختلفة.

ونفى متحدث باسم ما يُعرف «الجيش الوطني السوري»، وهو جماعة مسلحة مدعومة من تركيا، أن يكون أي من قواته قد نفذ تلك الاغتيالات، مبررا ذلك بان قواته لم تصل بعد إلى المنطقة التي شهدت عمليات القتل.